

الفصل الثاني: التمويل الذاتي

1. مقدمة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الذاتية أو الخاصة في بداية تأسيسها، وبالتالي تحاول استخدام أموالها الخاصة بعناية كبيرة قبل اللجوء إلى قرار التمويل الخارجي. ويسمح اللجوء إلى التمويل الذاتي إلى تمكين المؤسسة من الحصول على أصول جديدة دون تحمل أعباء مالية مباشرة (فوائد الأقساط) إذا لجأت إلى التمويل الخارجي.

2. مفهوم التمويل الذاتي:

بصفة عامة تساهم العناصر التالية في تكوين التمويل الذاتي:

- علاوات إصدار الأسهم الناتجة من بيع الأسهم بأكبر من قيمتها الاسمية.
- نتائج نشاطات الاستثمار للأرباح المحققة.
- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

تعتبر المعادلة التالية على كيفية احتساب قدرة التمويل الذاتي:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{نتيجة الدورة الصافية (بعد الضريبة)} + \text{حصص الاهتلاكات} + \text{حصص المخصصات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي}$$

ويتم حساب التمويل الذاتي انطلاقاً من اقتطاع الأرباح الموزعة على المساهمين.

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات} + \text{الأرباح الصافية بعد التوزيع}$$

3. مكونات التمويل الذاتي:

يمكن إجمال أهم العناصر المكونة للتمويل الذاتي من:

- الاهتلاكات
- المؤونات والمخصصات
- الأرباح المحتجزة

1.3 الاهتلاكات:

تكمن أهمية الاهتلاك في:

- المحافظة على رأس المال: من خلال الاسترجاع التدريجي لتكلفة شراء الاستثمارات سنوياً، وذلك عبر اقتطاع أقساط يكون مصدرها إيرادات المؤسسة.
- المساهمة في تحديد تكاليف الإنتاج، حيث تعتبر الاهتلاكات إحدى العناصر المكونة لتكلفة الإنتاج، وأي إهمال لها سيؤدي إلى تحريف النتائج الحقيقية المتحصل عليها.
- قياس الربح: باعتبار الاهتلاك كتكلفة محاسبية، سيسمح ذلك باحتساب دقيق لهامش ربح المؤسسة، ومن جهة أخرى، لا يمكن اعتباره عنصراً ذو قيمة سلبية، إذ يساهم في تكوين مبالغ نقدية هدفها تعويض الاستثمارات، والأصول المتهاكلة بعد انقضاء عمرها الاقتصادي والانتاجي.

2.3 المؤنات والمخصصات:

يمكن تصنيف المؤنات والمخصصات إلى:

- المؤنة القانونية:
- مؤنة الأخطار والتكاليف

3.3 الأرباح المحتجزة:

- تساهم الأرباح المحتجزة في تكوين العديد من الاحتياطات، نعددها فيما يلي:
- احتياطات قانونية: يتم تحديد معدلها من طرف القوانين والتشريعات القائمة.
- احتياطات تنظيمية: يتم إقرارها عبر الجمعية العامة للمساهمين.
- احتياطات تعاقدية: حيث تحدد نسبتها من خلال القانون التأسيسي للشركة.
- احتياطات اختيارية: تتغير بتغير ظروف المؤسسة والقرارات المراد اتخاذها في المستقبل.

1.3.3 العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح:

- يتأثر قرار مجلس الإدارة بعدة عوامل مهمة عند اقتراح حصص الأرباح الموجهة للتوزيع، ولعل أهمها:
- التشريعات القانونية
- وضعية السيولة
- سداد الديون
- معدل النمو في الأصول
- استقرار الأرباح

- إمكانية الحصول على الأموال من الأسواق المالية

2.3.3 استقرار سياسة توزيع الأرباح:

تحاول معظم المؤسسات على الحفاظ على معدلات ثابتة ومستقرة لسياسة توزيعها للأرباح، حيث يمكن أن يكون ذلك باختيار أحد البدائل التالية:

- توزيع مبلغ نقدي محدد عن كل سهم مملوك.
- توزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح المحققة.
- الاعتياد على توزيع حد أدنى من التوزيعات مع زيادة تختلف باختلاف مستوى الأرباح المحققة، والظروف العامة التي تواجهها المؤسسة.

3.3.3 مدخل لنظرية سياسة التوزيع الأمثل للأرباح:

تهتم هذه النظرية بتعظيم ثروة الملاك (أصحاب الأسهم)، وذلك من خلال مقارنة الاستثمارات المتاحة للشركة، وتلك الفرص المتاحة للملاك خارج الشركة.

يفضل أصحاب الأسهم الإبقاء على الأرباح المحتجزة في الشركة من أجل إعادة استثمارها ما دام أن العائد هو أكبر من لو أن تم الحصول على هذه التوزيعات نقدا واستثمارها في مشاريع مشابهة (تحمل نفس الخطر)، ولكن بمعدلات عائد أقل.